المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسوان - المجلد (2) العدد(3) يوليو 2019

بحث بعنوان

متطلبات تدعيم التعليم المجتمعي من منظور طريقة تنظيم المجتمع

الباحث

آمال ربيع فهمي أدم

معيدة بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة أسوان

متطلبات تدعيم التعليم المجتمعي من منظور طريقة تنظيم المجتمع

شك أن مشكلة التسرب الدراسي في مصر عموماً و المناطق النائية و البعيدةعلى وجه الخصوص من المشكلات الملحة التي تحتاج إلى علاج ناجع، و مع بداية التسعينيات ظهرت آليات جديدة لمواجهتها، منها التعليم المجتمعي و هو موضوع دراستنا. و للتعليم المجتمعي متطلبات لتفعيله، و لوائح منظمة له، ووسائل لدعمه. فضلاً عن إسهامات المنظمات الأهلية في ومواجهة التسرب الدراسي، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال عرضنا لنشأة التعليم في مصر و واقع التعليم المجتمعي في مصر و أهدافه و سماته و أشكاله و مرتكزاته و نتائج الجهود المبذولة في هذا الشأن و متطلبات تفعيله، و ما هي مراكز التعليم المجتمعي و لوائحه و قوانينه و آليات تدعيمه، ، فضلاً عن تحليل واقع التسرب الدراسي في أسوان، و جهود طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة التسرب الدراسي، مع التركيز على محافظة أسوان كحالة دراسة

الكلمات المفتاحية:

التعليم المجتمعي

Abstract

Requirements for strengthening community education from the perspective of the way society is organized

There is no doubt that the problem of school dropout in Egypt in general and remote and remote areas in particular is one of the urgent problems that need effective treatment, and with the beginning of the nineties new mechanisms appeared to face it, including community education, which is the subject of our study. Community education has requirements for its activation, regulations governing it, and means to support it. As well as the contributions of NGOs in confronting school dropout, which we will try to identify through our presentation of the emergence of education in Egypt and the reality of community education in Egypt, its goals, characteristics, forms, foundations, the results of efforts made in this regard and the requirements for its activation, what are the community education centers, regulations, laws and mechanisms to support it, as well as the analysis of the reality of school dropout in Aswan, and the efforts of how society is organized in the face of school dropout, focusing on Aswan governorate as a case study

Keywords :

Community education

مقدمة

لا شك أن مشكلة التسرب الدراسي في مصر عموماً و المناطق النائية و البعيدةعلى وجه الخصوص من المشكلات الملحة التي تحتاج إلى علاج ناجع، و مع بداية التسعينيات ظهرت آليات جديدة لمواجهتها، منها التعليم المجتمعي و هو موضوع دراستنا. و للتعليم المجتمعي متطلبات لتفعيله، و لوائح منظمة له، ووسائل لدعمه. فضلاً عن إسهامات المنظمات الأهلية في ومواجهة التسرب الدراسي، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال عرضنا لنشأة التعليم في مصر و واقع التعليم المجتمعي في مصر و أهدافه و سماته و أشكاله و مرتكزاته و نتائج الجهود المبذولة في هذا الشأن و متطلبات تفعيله، و ما هي مراكز التعليم المجتمعي و لوائحه و قوانينه و آليات تدعيمه، ، فضلاً عن تحليل واقع التسرب الدراسي في أسوان، و جهود طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة التسرب الدراسي، مع التركيز على محافظة أسوان كحالة دراسة. و سوف نتناول في السياق التالي ؛

أولاً: مدخل إلي التعليم المجتمعي.

ثانياً: مفهوم التعليم المجتمعي.

ثالثاً:نشأة التعليم المجتمعي في مصر.

رابعاً:واقع التعليم المجتمعي في مصر

خامساً:متطلبات تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر.

سادساً:مراكز التعليم المجتمعي.

سابعاً:لوائح وقوانين التعليم المجتمعي.

ثامناً:آليات دعم التعليم المجتمعي.

تاسعاً : المشكلات التي تواجه التعليم المجتمعي.

عاشراً:التسرب الدراسي و دور المنظمات الأهلية في مواجهته مع التركيز على محافظة أسوان.

حادي عشر: جهود طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مدارس التعليم المجتمعي لمواجهة التسرب الدراسي.

خاتمة البحث .

أولاً : مدخل إلي التعليم المجتمعي

التعليم كما هو معروف منظومة من منظومات المجتمع وآلياته، تختص أساسا بتكوين الناشئين،وتوظيفهم لتحقيق التنمية من خلال التنمية البشرية، باعتبار البشر هم الطاقة المحركة لعوامل التنمية الأخرى، حاضراً من الرصيد القائم لقوة العمل، ومستقبلا من تدفق أفواج الطلاب خلال قنوات النظام التعليمي.[1]

ثانياً : مفهوم التعليم المجتمعي

يعرف التعليم المجتمعي بأنه " الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم والتي تنفذ من خلال شراكة فعالة وإيجابية من مؤسسات المجتمع و تضافر الجهود الأهلية والحكومية لتقديم تدخلات و مساهمات عينية و غير عينية لإحداث تحسين في جودة التعليم. [2] **كما يعرف بأنه** "مجموعة الأنشطة التعليمية التي تقوم علي أساس شراكة فعالة وإيجابية مع المجتمع ومؤسساته، تعتمد هذه الأنشطة علي الجهود التي تبذلها المنظمات الأهلية والحكومية لتوفير الدخل المادي والتبرعات غير المادية لتحقيق تحسين في نوعية العملية التعليمية للإناث والأطفال المحرومة. للتأكد من وصول هؤلاء الأطفال إلي التعليم الابتدائي في جودة عالية والانتهاء منه خلال برامج مساوية لدمجهم في التعليم العام".[3]

ثالثاً : نشأة التعليم المجتمعي في مصر

تعد مصر من أقدم دول العالم اهتماماً بنظامها التعليمي لما له من أهمية في بناء المجتمع وتقدمه لذا تولي الدولة في الوقت الحاضر اهتماماً كبيراً لتعليم جميع أبناء المجتمع وخاصة الإناث والفئات المهمشة، وتجسد ذلك في تبني وزارة التربية والتعليم صيغا متنوعة لتحقيق ذلك منها ؛ مدارس المجتمع في عزب ونجوع الريف المصري بالتعاون مع منظمة

الأمم المتحدة للأطفال " اليونيسيف ". ويهدف المشروع إلي تحقيق التعليم للجميع، انتقاء معلمات(ميسرات) من الإناث – تقديم برامج توعية حول أهمية التعليم للإناث .

ويعد التعليم المجتمعي وخاصة مدارس الفصل الواحد من أقدم الصيغ التعليمية في مصر، حيث تتشابه من حيث الفلسفة والأهداف مع الكتاتيب الإسلامية، والتي هدفت إلي حفظ المتعلمين لآيات القرآن الكريم،وكان التلاميذ متباينين في السن الذكاء والتحصيل، وكان يتم تجمع كل مجموعة متقاربة المستوي والسن واختيار(عريف) يوجههم ويرشدهم ويشرف علي تعليمهم. (4)

ولتوفير التعليم لهؤلاء الأطفال قامت الوزارة ومؤسسات أخري في المجتمع بتوفير أنواع مختلفة من المدارس منها مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال ذوي الظروف الصعبة (أطفال بلا مأوي – أطفال الشوارع) وهذه الأنواع من التعليم يمكن أن يطلق عليها التعليم المجتمعي . (5)

رابعاً : واقع التعليم المجتمعي في مصر (أهداف –سمات– فوائد – فلسفة – أشكال – مبادئ– مرتكزات – أسس – نتائج)

التعليم المجتمعي هو ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد علي إتاحة الفرصة الثانية لمن تخلف عن مسايرة التعليم، ويركز علي الفتيات بصفة خاصة، كما يعمل علي توفير الثروة البشرية اللازمة لتحقيق الوفاء بالعمالة المتخصصة اللازمة للتنمية الشاملة المستدامة في المجتمع، مما يتطلب توفير نسق من التعليم النظامي وغير النظامي المجتمعي والذي يتماشى مع حاجات وقدرات المجتمع الفعلية. (6)

1-أهداف التعليم المجتمعي : يسعي التعليم المجتمعي إلي تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :

- ✓ تعبئة المجتمع في برامج وأنشطة التعليم واستثمار قدراته في دفع العمليات التعليمية وزيادة فاعلية الأداء التعليمي .

- ✓ تعزيز القدرات الفنية للعاملين في مدارس التعليم المجتمعي لتطبيق طرق الإدارة الحديثة وأساليب التعلم النشط .
- ✓ تفعيل دور لجان التعليم المجتمعي (قيادات طبيعية – ميسرات – أولياء أمور) والتي تدعم وتعزز العملية التعليمية بمدارس التعليم المجتمعي .
- ✓ توفير مدارس مجتمعية في القرى والنجوع والمناطق السكنية الفقيرة والمهمشة لإتاحة وتقديم خدمات تعليمية متميزة للأطفال .
- ✓ مراعاة تدني الحالة الاقتصادية والمعيشية للمنطق التي بها مدارس التعليم المجتمعي الأمر الذي يتطلب توفير كافة المستلزمات التعليمية .
- ✓ السعي من أجل مقاومة العادات والتقاليد التي تلعب الدور الأكبر في عدم دعم العملية التعليمية والتي تؤدي إلي ترك الأبناء للمدرسة وغياب المتابعة الوالدية .
- ✓ العمل علي تحقيق التواصل ومد جسور الثقة والتعاون البناء بين مدارس التعليم المجتمعي والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والقيادات الطبيعية والمهتمين بالتعليم لتعظيم العائد من خدمات هذه المدارس المجتمعية .
- ✓ الترغيب في التعليم من خلال إعداد برنامج يتناسب وقدرات الدارسين وظروفهم وتمكينهم للاستفادة من المهارات الحياتية والتعليمية بأكبر قدر ممكن .
- ✓ إتاحة وإعطاء الفرصة الثانية للأطفال المتسربين والمحرومين من التعليم للعودة إلي ممارسة الأنشطة التعليمية وتنمية المعارف والمهارات والإعداد للحياة .
- ✓ تعد برامج وأنشطة مدارس التعليم المجتمعي البديل الاستراتيجي في القضاء علي مشكلات محو الأمية المزمنة في المجتمع ومواجهة مشكلة التسرب لدي التلاميذ.
- ✓ يمثل التعليم المجتمعي إحدى عناصر التحول من المركزية في الإدارة إلي اللامركزية وذلك عن طريق إعطاء المدرسة المجتمعية بعض السلطات والصلاحيات في الانفتاح والتعاون مع المجتمع المدني .[7]

2-سمات مؤسسات التعليم المجتمعي :

- ☒ التكلفة المادية المعتدلة، وقدرتها علي إتاحة فرص أكبر من السكان المحرومين وكونها أكثر استجابة للطلب المحلي علي التعليم .
- ☒ احترام العادات والتقاليد، وتقديم تعليم مميز النوعية إلي مستحقيه في معيشتهم العشوائية،وأخذ في الاعتبار حاجات المجتمع ومواعيد الدراسة.
- ☒ سيادة المناخ شبه العائلي نتيجة للعلاقات القوية بين أولياء الأمور والدارسين والمعلمين .
- ☒ إعادة النظر في بعض العادات والتقاليد، تعد مؤسسات التعليم المجتمعي من أهم الفرص التي تمكن الدول من إعادة النظر في بعض العادات والتقاليد التي تحد تمكين الفتيات من التعليم، وتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين، وتقليص الفجوة النوعية والأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى: تلك التي تعكس الفجوة النوعية وحجم الفوارق بين المرآة والرجل في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية باختلاف المجتمعات والبيئات . (8)

3-فوائد التعليم المجتمعي :

- تحسن مؤسسات التعليم المجتمعي من تعلم الطالب، من خلال تلبية حاجات الطفل من كافة الجوانب (الجسمية – الانفعالية – الاجتماعية – الأكاديمية) حيث تهيئ بيئة تتوافر فيها كافة الشروط اللازمة للتعلم، ومن ثم فإن طلاب هذه المؤسسات يحققون نتائج هامة في النواحي الأكاديمية وكذلك النمو غير الأكاديمي .
- تعزز مؤسسات التعليم المجتمعي من مشاركة الأسرة، حيث تتاح كل الخدمات والفرص للأسر، بما في ذلك فرص المشاركة كقادة ومتعلمين، الأمر الذي يجعل منهم شركاء فاعلين في تعليم أطفالهم . كما تساعد مؤسسات التعليم المجتمعي المدارس علي العمل بصورة أكثر فاعلية لدعم تعلم الطلاب .
- تضيف مؤسسات التعليم المجتمعي النشاط والحيوية للمجتمع، فعندما يشترك المجتمع مع هذه المؤسسات،فإنه تتحقق الفوائد لكلا الطرفين. (9)

4-فلسفة التعليم المجتمعي: يعتمد التعليم المجتمعي علي إطار فلسفي وقيمي يتمثل فيما يلي :

- ❖ التعليم المجتمعي حق أساسي في المسارات التنموية في القضاء علي الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنوير الثقافي والحكم الرشيد .
- ❖ التعليم المجتمعي يسعي في جوهره إلي تمكين المتسربين من التعليم في القرى والنجوع والمناطق السكنية العشوائية والمحرومة من الخدمات التعليمية لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، و ضمان إتاحة وتحقيق الفرص المتساوية لالتحاق كل طفل بالمدرسة وخاصة الفتيات والأطفال المهمشين والمحرومين والمتسربين من التعليم.
- ❖ تشجيع الاعتماد علي الذات والمصادر غير الحكومية وتفعيل آليات المشاركة المجتمعية في تجهيز وصيانة المدارس المجتمعية ورفع كفاءة وأداء العاملين بها .
- ❖ التأكيد علي إعداد الفرد للحياة وإكسابه مهارات التفكير الناقد، ودعم وتنمية السلوك الديمقراطي، والإبداع والابتكار ومهارات حل المشكلات لدي الأطفال .
- ❖ الاعتماد علي تقديم خدمات تعليمية متميزة للأطفال المحرومين والمتسربين من التعليم النظامي في إطار دعم مؤسسات المجتمع المدني لأنشطة التعليم المجتمعي .
- ❖ كل استثمار للجهود والموارد المجتمعية في دعم برامج التعليم المجتمعي لإكساب الأطفال المعارف وتنمية المهارات هو استثمار له عائد غير محدد . [10]

5-أشكال التعليم المجتمعي : تتعدد أشكال التعليم الموازي تبعا لتعدد جهات الوزارات التي تتبعها هذه الصيغ والأشكال، ومن أمثلة ذلك برامج تتبع وزارة التعليم ويندرج تحتها برامج محو الأمية وتعليم الكبار، ومدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، ومراكز الدراسات المسائية، وبرامج تتبع وزارة التعليم العالي، مثل نظام الانتساب ببعض الكليات النظرية كالآداب والحقوق والتجارة، وبرامج التعليم العالي المفتوح.[11]حيث يتضمن التعليم المجتمعي عدة أنواع أهمها:

أ-مدارس الفصل الواحد :

تعد مدارس الفصل الواحد إحدى صيغ التعليم لأبناء المناطق الريفية والنائية وجاء ظهورها تحقيقا لمبدأ إلزامية التعليم، وبهدف الإسراع في توفير الحد الأدنى من التعليم الأساسي، واستيعاب كل الأطفال الملزمين في هذه المناطق، حيث يصعب الانتقال بهؤلاء الأطفال الي قري مجاورة، نظراً لبعد المدارس عن محل إقامتهم.وقد قامت فكرة مدارس الفصل الواحد من أجل توصيل الخدمة التعليمية للنجوع والكفور المحرومة من التعليم في المقام الأول، وتعليم الفتيات المتسربات من التعليم لسد أحد منابع الأمية، وتقبل هذه المدارس التلميذات اللاتي يبلغن من العمر ثماني سنوات إلي أربع عشرة سنة، حيث يدرسن مناهج المدرسة الابتدائية كاملة من الصف الأول إلي الصف الخامس.[12] كما أنها تعتبر صيغة مناسبة للتعليم تتلاءم مع أبناء المجتمعات السكنية في المناطق النائية المحرومة من الخدمات التعليمية. ويقبل بها التلاميذ في سن الإلزام. [13]

أ-1- فلسفة مدارس الفصل الواحد:

- التحرر من القيود والشكليات التي تعوق انتشار التعليم وتحول دون وصوله الأماكن النائية.
- تطويع مختلف العوامل والظروف لتيسير تعليم الفئات المحرومة،والمرونة الكاملة من حيث القبول ومواعيد الدراسة والإجازات وخطط الدراسة. و سد منابع الأمية باستيعاب الفتيات اللاتي لم يلتحقن بالمدرسة أو تسربن.
- تحديد أفضل الطرق لتحريك الدراسة نحو قبول التغير الاجتماعي،وتحديد العوامل الأساسية التي تدفع بالفتاة إلي المشاركة في الأنشطة الحياتية في الحاضر والمستقبل.
- فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم غير النظامي وبين التعليم النظامي.
- عدم الالتزام بالنمط التقليدي للمبني المدرسي وتجهيزاته فيختار المكان الذي يحقق أهداف هذه المدرسة، كذلك التعامل مع فئات الدارسات غير المتجانسة من حيث السن والمستوي التعليمي.[14]

أ-2- أهداف مدارس الفصل الواحد:

- سد بعض منابع الأمية بإتاحة الفرصة للمتسربات من التعليم الابتدائي والتي حالت ظروفهن السكنية والعمرية دون الالتحاق بالتعليم الابتدائي.
- إكساب الدارسات الحقائق والمهارات والخبرات العملية الملائمة في المجالات المهنية التي تتضمنها مختلف مناهج المواد الدراسية للحلقة الابتدائية.
- تكوين الاتجاه نحو استمرار التعليم واكتساب مهارات التعليم الذاتي.
- تمكين الدارسة من تكوين اتجاهات اجتماعية سليمة، وذلك لتتمكن من القيام بدور إيجابي في المجتمع وتحقيق التغير الاجتماعي المرغوب،مشاركة بذلك في تحقيق التنمية الشاملة.
- التبكير بمعالجة الأمية قبل السن المحددة لتعليم الكبار حيث توظف الدارسة في مدارس الفصل الواحد مهاراتها وقدراتها اللغوية بما يتضمن عدم الارتداد للأمية مرة ثانية.[15]

ب-مدارس المجتمع:

في عام 1992 بدأ برنامج التربية باليونيسيف مبادرته الخاصة بتربية المجتمع من خلال نموذج (مدرسة المجتمع) في أربع قري صغيرة بصعيد مصر، وذلك بتوقيع اتفاقية مشتركة مع وزارة التربية والتعليم لتنفيذ هذه التجربة علي أن يقوم قسم التربية باليونيسيف بمهام التصميم والإنشاء والتنسيق الخاص بنموذج مدرسة المجتمع، وتؤكد مدارس المجتمع علي ضمان التحاق كل طفل بالمدرسة وبخاصة البنات مع تشجيع الاعتماد علي الذات والمصادر غير الحكومية في توفير وصيانة المباني المدرسية وانتقاء المعلم الميسر المتمركز حول الطفل. [16]

ولكي تعتبر المدرسة مجتمعية، يشترط بها أن تتبني تنفيذ معايير المشاركة المجتمعية ومؤشراتها، التي تتمثل في تعزيز علاقة شراكة تفاعلية بين المدرسة والمجتمع المحلي، واستحداث نموذج لمدرسة مجتمعية لدعم تحسين جهود المدارس الحكومية. (17)

وقد أوصت منظمة اليونيسيف في عام 1986 بأن تراعي عدة مبادئ فيما يقدم من خدمات للأطفال منها؛ إيصال الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للأطفال، و أن يراعي في تنفيذ هذه الخدمات التعاون بين الشركاء، وخاصة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، كذلك دعم التعاون بين أسر الأطفال والمجتمع المحلي.(18)

ب-1-أهداف المدارس المجتمعية:

- العمل علي تحسين نوعية المدرسة ونوعية مخرجاتها من خلال دعم هذه المدرسة ماديا.
- تدريب الشباب لدخول سوق العمل أو التعرف علي بعض الأموال التي تهمهم.
- تدعيم القيم والعادات السائدة في المجتمع.
- تقديم الفرص للطلاب للتعمق في دراسة مجتمعهم، وتطبيق المعرفة والمهارات للتصدي للمشكلات والمواقف التي تواجههم واتخاذ القرارات الرشيدة. (19)

ب-2-عوامل نجاح مدارس المجتمع:

- إنشاء مدارس التعليم المجتمعي من خلال التعاون مع المجتمعات المحلية لإتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال الأميين.
- توفير عدد كاف من المدراء والموجهين والميسرين والعمال المدربين في مجال التعليم المجتمعي إنتاج .
- وتوفير المواد التعليمية التي تناسب الأطفال الملتحقين بمدارس التعليم المجتمعي في إطار المنهج القومي.
- وتوفير نظام التغذية المدرسية لجميع الأطفال الملتحقين بتلك المدارس.
- تطوير نظام فعال لإدارة التعليم المجتمعي داخل وزارة التربية والتعليم.(20)

ت- المدارس الصديقة للفتيات:

هي مدارس شأنها شأن مدارس المجتمع فهي أحد الأنشطة غير النظامية التي تساعد في رفع معدل الاستيعاب ومعدل الالتحاق بين تلاميذ المرحلة الابتدائية في المناطق النائية التي تقع علي مسافة بعيدة من مدارس التعليم النظامي حيث تقضي الحقائق السكانية في الريف المصري، ويطلق اسم " المدرسة الصديقة للفتيات " علي هذه المدارس، لأنها تعني بالدرجة الأولي بتعليم الفتيات وخفض الفجوة النوعية الموجودة بالتعليم بين البنين والبنات. (21)

ث-المدارس الصغيرة:

يرجع بداية العمل في إنشائها إلى العام 1997، في محافظتي الفيوم و سوهاج، بإشراف كلاً من وزارة التربية و التعليم التي تولت توفير الكتب و دفع أجور الميسرات و توفير المباني و الخامات اللازمة للتدريس.و هيئة كير الدولية و التي تولت اختيار المكان و اختيار وتأهيل الميسرات و تشكيل مجالس الأمهات و تنظيم حملات لتوعية الأهالي و توفير الأثاث. (22).

فضلاً عن مدارس صغيرة أخرى بدأ إنشائها عام 2004 برعاية اليونيسيف من حيث التوجيه التمويل و التدريب، بالتشارك مع جمعيات تنمية المجتمع المحلي التي تتولى افتتاح المدارس و الإشراف عليها والإسهام في تمويلها. ولجان تعليم مجتمعية تشمل المهتمين بشئون التعليم على مستوى المجتمع المحلي و تشارك في اتخاذ القرار بشأن أماكن إنشاء المدارس و الإشراف، و وزارة التربية و التعليم للإشراف و الإمداد بالكتب و مواد التعليم. . (23)

ج-المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة :

انطلق العمل في هذا النوع من المدارس في العام 2003-2004؛ بهدف إعادة الأطفال اللذين تسربوا من النظام التعليمي إلى سوق العمل، أو اللذين المأوى العائلي و يعيشون في ظروف صعبة. عن طريق إلحاقهم في فصول متعددة المستويات، وتقديم برنامج تعليمي مكثف يسرَع إنهائهم لما تقدمه المدرسة الابتدائية، مما يتيح لهم استكمال تعليمهم في مراحل

التعليم الأخرى في المدرسة العادية مثل أقرانهم. كما يشارك الدارسون مع المعلمين في تحديد شكل اليوم الدراسي، فضلاً أن المنهج متنوع بين المواد الثقافية و الأنشطة و المواد المهنية التي تتناسب مع الدارسين. و تقدم الجمعيات الأهلية الشريكة في المشروع رعاية صحية لهم. كما أعدت وزارة التربية و التعليم منهجاً دراسياً خاصاً لهذه الفئة من الأطفال يتماشى مع ظروفهم [24].

6- مبادئ التعليم المجتمعي: و تتمثل في؛

6-أ-التعليم مدي الحياة:- وهنا ينظر إلي التعليم علي أنه عملية الولادة إلي الموت. لكل عضو في المجتمع يشارك المسؤولية في توفير التعليم مدي الحياة لجميع الأعمار.

6-ب-تقرير المصير:- وهنا يتمتع السكان المحليون بحق ومسؤولية تحديد احتياجات المجتمع وتحديد الموارد المجتمعية اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات.

6-ت-المساعدة الذاتية:- وهنا يخدم الناس علي أفضل وجه عندما يتم الاعتراف بقدرتهم علي مساعدة أنفسهم وتطويرها وعندما يتجمل الناس المسؤولية عن رفاهيتهم فإنهم يبيتون الاستقلال ويصحون جزء لا يتجزأ من الحل.

6-ث-تنمية المهارات القيادية:- وهي تدريب القادة المحليين علي المهارات مثل مهارة حل المشكلة وصنع القرار والدبلوماسية. وتعزيز التعاون الجماعي .

6-ج-الاستجابة المؤسسية:- توجد مؤسسات عامة لخدمة المجتمع وهي ملزمة بوضع برامج وخدمات تلبي المصالح والاحتياجات العامة.

6-ح-تقديم الخدمات المتكاملة:- وهنا يمكن للمنظمات والوكالات التي تعمل لصالح الجمهور تحقيق أهدافها الخاصة ويمكن أن تخدم الجمهور بشكل أفضل من خلال التعاون مع الهيئات الأخرى التي تشترك في أهداف مماثلة.

6-خ-اللامركزية:- وهي الخدمات والبرامج وغيرها من فرص المشاركة، لذا يجب أن تكون الأنشطة في أماكن متاحة للجمهور.[25]

7-مرتكزات التعليم المجتمعي:

- التحول من المسئولية الحكومية للتعليم إلي المسئولية المجتمعية، بما يؤكد دعم قطاعات المجتمع كافة.
- إكساب المتعلمين المهارات الحياتية.
- التعلم المتمركز حول المتعلم، بغية تحسين المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم.
- ارتباط التعليم المقدم بالمجتمع،واحتياجاته.
- مد الخدمة التعليمية إلي المناطق الأكثر احتياجاً وبخاصة القرى والنجوع.
- الترغيب في التعليم من خلال إعداد برامج تتناسب مع قدرات الدارسات وظروفهن.
- إعطاء فرصة للمتسربين والمتسربات من التعليم.

8- أسس التعليم المجتمعي: هناك مجموعة من الأسس التي يقوم عليها التعليم المجتمعي،وهي؛

أ- تطبيق مناهج وزارة التربية والتعليم باستحداث طرق وأساليب جديدة ومتميزة.

ب- العمل من خلال الشراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الهيئات الدولية مثل اليونيسيف.

ت- التركيز علي التعليم المتمركز حول المتعلمين أنفسهم، بما يجعلهم قادرين علي تحمل المسئولية، والعمل باستقلال، والسير في المنهج، وفقا لسرعتهم الخاصة.

ث- الدمج بين المستويات التعليمية، ومرونة النقل من خلال الإسراع التعليمي (Acceleration) لبعض المتعلمات.

ج- دعم مشاركة جهود المجتمع المحلي والجمعيات في إدارة المشروعات، وتسييره في المحافظات، التي يطبق فيها المشروع.

ح- اعتبار هذه المؤسسات مراكز تجريب ونماذج للتجديد التربوي يستفاد من نتائجها في دعم مؤسسات الفصل الواحد، وتطوير التعليم الأساسي. [26]

9- نتائج التعلم المجتمعي:

- ← الزيادة في مشاركة الطلاب في التعليم والانجاز الأكاديمي والمعرفة حول البيئة الاجتماعية والطبيعية.
- ← خفض مشاكل السلوك في الفصول الدراسية بنسبة تصل إلي 95% في بعض الحالات وزيادة الحضور الكلي.
- ← العمل علي تعزيز اختيار الطبقات الصعبة، وتقليل معدلات التسرب.
- ← قدرة الطلاب علي الاتصال بالمجتمع والمدرسة والمسؤولية المدنية (مهارة الاتصال).
- ← مشاركة الطلاب في المواضيع السياسية والأخلاقية في المجتمع.
- ← المساهمة في تنمية وعي الشباب من خلال زيادة ثقتهم بأنفسهم وتنمية مهاراتهم.
- ← إكساب الطلاب العديد من المهارات مثل (مهارة القراءة، مهارة الكتابة، مهارة الاتصال، مهارة التخطيط، مهارات العمل والمهن ذات الصلة بالبيئة المحيطة). [27]

خامساً: متطلبات تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر:

1- وجود التزام سياسي قوي ومستمر بتوفير التعليم للجميع باستيعاب جميع الأطفال خارج النظام التعليمي بمؤسسات التعليم المجتمعي وتبني سياسات أكثر فعالية وإطلاق المبادرات وتخصيص التمويل الكافي لتحقيق ذلك.

2- وضع خطة وطنية لتوفير التعليم للجميع واستيعاب جميع الأطفال خارج النظام التعليمي معا للحفاظ على تحقيق الجودة.

3- دعم وتشجيع المشاركة المجتمعية في النهوض بمؤسسات التعليم المجتمعي، من خلال تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على فتح مؤسسات للتعليم للجميع، والإسهام في تطويرها.

4- توحيد الجهود التي تبذلها الجهات المختصة التي تهتم بتوفير التعليم للجميع بواسطة مؤسسات التعليم المجتمعي، ومن خلال وضع إطار سياسي وتشريعي يحقق التنسيق والتكامل بين هذه الجهات.

5- التوسع في إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم المجتمعي بكليات التربية علماً بأن تعد كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق هي الوحيدة التي تقوم بإعداد خريج معلم التعليم المجتمعي على مستوى جمهورية مصر العربية بل وعلى مستوى الوطن العربي.

6- تفعيل التكنولوجيا في التعليم وتوظيفها بفاعلية للحصول على أفضل الممارسات في مجال التعليم للجميع.

7- التوعية المستمرة لأولياء الأمور بأهمية التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي،كفرصة ثانية للقضاء على الأمية نهائياً،وذلك من خلال تبني وسائل الإعلام لحملة إعلامية لتبصير أولياء الأمور وكل من يهمه الأمر.[28]

سادساً: مراكز التعليم المجتمعي

إن مراكز التعيلم المجتمعي تعتبر مؤسسات تربوية محلية في القرى وضواحي المدن منظمة ومدارة بمشاركة المجتمع المحلي لتأمين فرص تعليمية متنوعة من أجل التنمية المجتمعية وتحسين نوعية الحياة، وبالتالي فإن مدارس التعليم المجتمعي بمزيد من المشاركة المجتمعية يمكن أن تؤدي دور مراكز التعليم المجتمعي،وتتمتع مراكز التعليم المجتمعي بالخصائص التالية:

1- تساهم في التعليم مدي الحياة ولكافة فئات المجتمع والأعمار.

2- تصل إلي المجتمعات المحلية الفقيرة.

3- برامجها مرنة وتعكس احتياجات المجتمع المحلي.

4- هي معدة ومدارة من قبل المجتمع المحلي ومن أجله.

5- لا تكتفي بالنشاطات الضيقة المخططة مسبقا والثابتة.

6- هي متعددة الأغراض والوظائف. [29]

سابعاً: لوائح وقوانين التعليم المجتمعي

1- القانون 255 لعام 1993/10/17[30] وهو المرسوم الأول المتعلق بالتعليم المجتمعي ونموذج " مدرسة الفصل الواحد " ويتكون من 16 مادة. وكان أول قانون ينص علي عمر التحاق الطلاب بالمدرسة، وصف المدارس، ساعات الدراسة، والخطة الدراسية.

2- القانون رقم 30 لعام 2000/10/2[31] ينص علي تنظيم العلاقة بين المنظمات الأهلية ووزارة التربية فيما يتعلق بالتعليم المجتمعي، كما يسمح للمنظمات الأهلية إنشاء مدارس وفصول مجتمعية في المناطق النائية التي تفتقر التعليم، وتقديم الخدمات للفقراء، ومعالجة مشكلات المتسربين من التعليم الابتدائي.

3- القانون رقم 381 لعام 2007/11/25[32] ذكر أن السبب وراء إصدار هذا القانون الجديد هو النماذج التي تم تقدمها بشكل رئيسي من قبل اليونيسيف ومنظمة كير الدولية.

4- القانون رقم 98 لعام 1994/5/3 ينص علي الإشراف والمتابعة من وزارة التربية والتعليم علي المدارس التي تم افتتاحها حديثاً.

5- القانون 147 لعام 1997/4/30 ينص علي شروط التسجيل والتقييمات والاختبارات التي يتم من خلالها قبول الأطفال للانضمام إلي مدارس الفصل الواحد.

6- القانون 445 لعام 2006/11/9 يعفي جميع طلاب التعليم المجتمعي الذين يرغبون في الاستمرار في المدارس الإعدادية والثانوية من جميع الرسوم المدرسية.

7- القانون رقم 396 لعام 2008/11/30 ينص علي أنه تم تغيير أسم " مدارس الفصل الواحد " إلي " مدارس التعليم المجتمعي " بعد حوالي 15 عاماً، وهو الاسم الذي لا يزال يستخدم حتى اليوم. [33]

ثامناً: آليات دعم التعليم المجتمعي

1- أولياء الأمور:حيث يأتي الأولياء إلي المدرسة بشكل دائم يتبادلون الآراء ويشاركون في تقديم بعض المساعدات للمعلمين.

2- العمل بطريقة المشروع:التي تعد من أكثر الطرائق المطبقة في المدرسة المجتمعية فعالية ويتم التخطيط للمشروع بالتشارك بين المعلم والتلاميذ وأولياء الأمور وسكان المجتمع المحلي. وطريقة البحث الميداني.

3- المقابلات:تعد المقابلات من الأساليب المجدية في التربية المجتمعية لأنها تسهم في تنمية المهارات الاجتماعية وأخلاقيات التعامل إلي جانب القدرة علي إثبات الذات.

4- الدراسات المسحية والاستطلاعية: تساعد في الوقوف علي آراء التلاميذ وأوليائهم وتعميق خبراتهم، حيث يساعد في تقييم عمل المدرسة وإلي أي مدي حققت نجاحها.

5- ورشات العمل:تعد ورشات العمل من الطرائق التربوية الفعالة في المدرسة المجتمعية، فقد يعد المعلم إلي تدريب الآباء علي كيفية مساندة أبنائهم في تحسين تعليمهم.

6- التقارير والنشرات:تقوم المدرسة بتقديم تقارير متنوعة للمجتمع تبعا للأغراض المحددة والأهداف المطلوبة. ووسائل الإعلام والاتصالات الحديثة.

7- الاهتمام بالشئون الصحية:تجهز المدرسة بعيادة طبية أولية تعمل فيها ممرضة بشكل دائم، ومساعدون وطبيب أسنان وطبيب أطفال بأوقات محددة وطبيب نفسي. [34]

تاسعاً: المشكلات التي تواجه التعليم المجتمعي

1- ضعف أداء التوجيه الفني بالإدارات والمديريات التعليمية وضعف مكافآت التنقل وسبب ذلك عدم وجود سيارة مستقلة لمتابعة المدارس لبعدها. وأن معظم الموجهين من التعليم الابتدائي غير مدربين وليس لديهم خبرة بنوعية هذا النوع من التعليم .

2- عدم تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة بسبب أنه لا توجد ميزانية مخصصة لمدارس التعليم المجتمعي لهذه الأنشطة. وعدم تفعيل مادة الحاسب الآلي لمدارس التعليم المجتمعي بسبب عدم وجود أجهزة بجميع مدارس التعليم المجتمعي،و عدم صيانة الأجهزة الخاصة بالمكون المهني لمدارس التعليم المجتمعي.[35]

عاشراً:التسرب الدراسي ودور المنظمات الأهلية في مواجهته مع التركيز على محافظة أسوان.

التسرب من التعليم مشكلة جديرة بالاهتمام باعتبارها من أصعب المشكلات، لما لها من آثار سلبية تؤثر في تقدم المجتمع وتطوره، ولا سيما أنها تساهم بشكل أساسي في تفشي الأمية وقلة اندماج الأفراد في التنمية. [36]وهناك العديد من عوامل حدوث مشكلة التسرب من التعليم:

- ⊗ انخفاض مستوي الأسرة الاجتماعي أو الصحي أو الاقتصادي،عدم قدرة الأب علي تغطية نفقات الأسرة المعيشية، و/أو حاجة الأب لأولاده لمساعدته في العمل معه في محله أو في مزرعته لتوفير أجرة العمال.
- ⊗ يهرب بعض الطلاب من المدرسة بسبب خوفهم من العنف فيها.
- ⊗ صعوبة المواصلات التي تحول دون التحاق الطالب بمدرسته في الوقت المحدد.
- ⊗ انخراط بعض الطلاب في مجتمع رفاق السوء، واتجاه الأب أو الأم السلبي نحو المدرسة والتعليم، كذلك الحالة الصحية للطالب تؤدي إلي تغيبه عن المدرسة. [37]
- ⊗ ضعف إمكانات التنمية البشرية. وانخفاض نسبة الفنيين والمهنيين في المجتمع.
- ⊗ ضعف إمكانات وكفاءة التعليم العام قبل الجامعي.[38]

1- أسباب تسرب الفتيات من التعليم في مصر فتتمثل في الآتي:بعد المدرسة عن السكن وعدم وجود وسائل مواصلات مناسبة ، وتفضيل الأسر الزواج المبكر خوفا التقصير الدراسي والرسوب، و عدم إيمان الأسرة والمجتمع بأهمية وجدوى تعليم الفتيات وهي من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تدفع الفتيات للتسرب.

- ⊕ العوامل الاقتصادية التي تدفع الفتيات للعمل بالمنزل،وعجز الأسرة عن تحمل نفقات تعليمهم، واللجوء إلي عمل الفتاة، وصعوبة البرامج وكثافتها وعدم تلبية المناهج لاحتياجات المتسربات واحتوائها علي مواد لا يرغبن فيها، بالإضافة لصعوبتها .
- ⊕ عدم تقديم المسئولين بالجهاز التعليمي الإداري التوجه اللازم حول خطورة ظاهرة التسرب وعدم التشاور والتعاون بين الأسرة والمدرسة، وعوامل شخصية مثل فقدان

الرغبة في الدراسة والتقصير الدراسي والرسوب المتكرر. وعدم اهتمام المدرسة بمشاكل الفتيات.[39]

2- الآثار السلبية المترتبة علي ظاهرة التسرب من التعليم:

- → أن الطالب المتسرب أصبح ظاهرة بحكم الملاحظة، وأصبح يشكل فاقدا للجهد والمال.
- → إن أغلبية الطلبة المتسربين،يبقون بدون علم مدة طويلة فيصبحون عبأ كبيرا علي أسرهم، كما يفقدون كثيرا من الأمور مثل المستوي الصحي والعقلي والبدني.
- → يتكون لدي الطالب المتسرب شعور عدم الانتماء وخاصة لوطنه، نتيجة الفشل المتكرر.
- → يظل الطالب المتسرب علي بعد تام من القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية.
- → شعور الطالب المتسرب دائما بالقلق والنقص والعجز والعزلة نتيجة الحرمان أمور كثيرة،والشعور دائما بالتشاؤم من الحياة في معظم أوقاتها.[40]

3- عوامل نجاح المنظمات الأهلية في تحقيق دورها في مواجهة التسرب من التعليم:

- ✓ وجود متابعة قوية وجادة لكل البرامج ويرتبط ذلك بطبيعة المشروعات التعليمية فهي تحتاج إلي وقت لكي تؤتي ثمارها كما تحتاج إلي متابعة، و الاهتمام بالتخطيط الجيد والإعداد قبل البدء في أي نشاط تعليمي يخص المتسربين.
- ✓ التركيز علي إعداد المعلم وتنميته مهنيا ، وبخاصة أن النوعية التي يتعامل معها المعلم في تعليم الكبار غير تلك التي يتعامل معها في المدرسة،مع تبادل الخبرات مع المنظمات الأخرى وتسجيل هذه الخبرات وتوثيقها لتكون متاحة لأي جهة تطلبها.[41]

حادي عشر:جهود طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مدارس التعليم المجتمعي

1- أدوار المنظم الاجتماعي في دعم التعليم المجتمعي: حيث يقوم المنظم بالأدوار التالية :

دور الوسيط: حيث يقوم المنظم الإجتماعي بدوره كوسيط بين الجهات المعنية بالتعليم المجتمعي ودوره في مواجهة التسرب الدراسي.

دور الخبير:تزويد المجتمع الذي يعيش فيه بالمعلومات والحقائق عن التعليم المجتمعي والبرنامج الذي يطبق في مدارس الفصل الواحد ودوره في مواجهة مشكلات مثل التسرب والتأخر الدراسي.

دور المدافع:حماية حق الطلاب المتسربين من التعليم، يقوم بالدفاع عنهم من خلال القنوات الشرعية كتسليط الضوء علي مدارس الفصل الواحد لالتزامها مع الطلاب والمجتمع المحيط.

دور المخطط:يقوم المنظم الاجتماعي مع فريق عمل متعدد من كافة الأطراف المعنية بوضع خطة يحدد فيها الفئات المتسربة ويحدد الاحتياجات التي تتطلبها المدارس لمساعدة هؤلاء الطلاب وتحديد المشكلات التي تواجههم مع اقتراح بكيفية المواجهة.

دور الممكن:تمكين المدارس المجتمعية كباقي مدارس التعليم العام لكي تقوم بدورها في المجتمع ومساعدة مدارس التعليم العام في التصدي للمشكلات التربوية والتعليمية.[42]

2-آليات طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة مشكلة التسرب من التعليم:

- التنسيق بين العاملين بإدارات التعليم العام، لرصد حالات غياب الطلاب ورصد دخولهم دائرة التسرب من التعليم، والتعاون مع الأسرة بإخطارها أن الطالب قد تسرب من المدرسة ولابد من الالتحاق ببرنامج التعليم المجتمعي.
- مساعدة الأسر الفقيرة علي مصروفات الدراسة حتى لا يصبح العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي للتسرب الدراسي،و دعم الطلاب المتسربين من التعليم من حيث إعفائهم من المصروفات بعد بحث حالتهم الاجتماعية.
- عقد ندوات ومحاضرات لمناقشة خطورة التسرب الدراسي، والتوعية بأهمية برنامج التعليم المجتمعي في مواجهة المشكلات التعليمية،تنظيم حملات توعية بخطورة التسرب الدراسي وما يؤدي إليه من مشاكل عديدة تهدد المجتمع، فضلاً عن تفعيل الأنشطة المدرسية المتعددة لجذب الطلاب بالمدارس.[43]

خاتمة البحث

يختلف واقع التعليم من دولة لأخرى و من منطقة لأخرى داخل الدولة باختلاف العوامل اللازمة له، حيث يختلف في السمات و الأهداف و الفلسفة و المبادئ و المرتكزات التي يستند لها و يقوم عليها. و بناءاً عليه لابد من توافر مجموعة من المتطلبات اللازمة لتفعيل التعليم المجتمعي وآليات لتدعيمه، فضلاً عن توافر الكيفية التي يمكن من خلالها مواجهة المشكلات و المعوقات و التحديات التي تواجه. و أخيراً لابد أن يكون هناك نتائج لتلك الجهود المبذولة في تحقيق الأهداف المنشأ من أجلها، و للمنظمات الأهلية وفي القلب منها تنظيم المجتمع دوراً بارزاً في تدعيم التعليم المجتمعي.

و قد خلصنا إلى أن هناك عدة عوامل منشئة لمشكلة التسرب من التعليم، منها ما هو اقتصادي و منها ما هو اجتماعي، فضلاً عن تحديات متعلقة بالبرامج التعليمية و الاستدامة المالية التي تعوق عمل جهود المنظمات المنشغلة بحل مشكلة التسرب من التعليم.

و قد وجدنا أن واقع التعليم المجتمعي في مصر يتيح الفرصة الثانية لتعليم الفتيات و الأطفال و أطفال الشوارع، و يوفر الموارد البشرية و المالية و القانونية و التنظيمية، من أجل إتاحة حق التعليم للجميع و مسايرة التوجهات التنموية و مكافحة الفقر و المساواة بين الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار العادات و التقاليد. و ذلك بتكلفة عادية. و أحد أهم أشكاله المدارس الصديقة للفتيات و مدارس المجتمع و مدارس الفصل الواحد و المدارس الصديقة لأطفال الشوارع .

المراجـــــــــع

1- حامد عمار . (1999) . دراسات في التربية والثقافة في التنمية البشرية وتعليم المستقبل " رؤية معيارية " القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب، ص 114.

2 – صفاء محمد الحبيشي. (2011). التعليم المجتمعي المفهوم والأهداف. مقالات في التربية، الموقع التربوي للدكتور خالد عمران.Availably at:- Khaled omran73 @yahoo.com.

3- Kamal ,Jihan. (2014). Education for All in Egypt 2000- 2015 A national Assessment. UNESCO office in Cairo: p,102.

4- هانم خالد محمد سليم .(2016). تفعيل دور التعليم المجتمعي في تنمية الوعي البيئي للدراسات" دراسة حالة ".بحث منشور بمجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد(62)،ص 449.

5 – عبد الله بيومي . (2009) . التعليم المجتمعي للأطفال " متطلبات التحقيق " . مصر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ص 10.

6- أحمد سيد خليل، بدري أحمد أبو الحسن . (2008) . التعليم غير النظامي واقعه وإمكانية تطويره . الجيزة : الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص ص 57-58.

7- عبد الله علي عبد الله عودة . (2014) . تقييم برنامج دعم التعليم المرتكز علي المجتمع في ضوء معيار المشاركة المجتمعية . بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد (36)، الجزء الثاني عشر، ص 5117.

8 – محمد عوض البربري . (2015) . مؤسسات التعليم المجتمعي في الصين وإمكانية الإفادة منها في مصر . بحث منشور بمجلة التربية (جامعة الأزهر)، مصر، العدد (164)، الجزء (4)، ص 223.

9- رشيدة السيد أحمد الطاهر، سماح محمد الدسوقي، وآخرون . (2009) . متطلبات اعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد . بحث منشور بالمؤتمر الدولي السابع، ص 507.

10- عبد الله علي عبد الله عودة . (2014) . تقييم برنامج دعم التعليم المرتكز علي المجتمع في ضوء معيار المشاركة المجتمعية .مرجع سبق ذكره، ص 5117.

11- عفاف محمد توفيق. (2004). دراسة تحليلية لأهم الاتجاهات الحديثة في صيغ التعليم الموازي مدرسة المجتمع – مدرسة الفصل الواحد. بحث منشور بالمؤتمر العلمي السابع عشر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص 4.

12 - أحمد محمد علي رشوان. (2009). فاعلية برنامج مقترح قائم علي التعلم النشط في تنمية بعض المهارات الحياتية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي العربي الرابع (الدولي الأول)، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سوهاج، كلية التربية، المجلد الأول، ص 226.

13 - أحمد فتحي سرور. (1989). تطوير التعليم في مصر " سياسة وإستراتيجية وخطة تنفيذ التعليم قبل الجامعي " ط2. القاهرة: 173.

14- عبد المعين سعد الدين هندي. (2002). بعض معوقات مدارس الفصل الواحد للفتيات بمحافظة سوهاج. بحث منشور في المجلة التربوية، مصر، الجزء (17)، ص 164.

15- سامي فتحي عمارة. (2000). بعض التجارب التربوية المعاصرة في مجال مدارس الفصل الواحد للفتيات وإمكانية الاستفادة منها في تطوير التجربة المصرية. بحث منشور بمجلة التربية المعاصرة، مصر، العدد (56)، الجزء (17)، ص 115.

16- أحمد سيد خليل، بدري أحمد أبو الحسن.(2008). التعليم غير النظامي واقعه وإمكانية تطويره. مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

17 - منذر قاسم الشبول. (2016). تقييم مشروع المدارس المجتمعية من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن ومقترحات تطويره. بحث منشور بمجلة دراسات العلوم التربوية، الأردن، المجلد (43)، الجزء (2)، ص 455.

18- عادل عازر، سهير مهنا، وآخرون. (2008). نحو منهج حقوقي لسياسات حماية الطفل في مصر. القاهرة: دار الفكر العربي، ص 33.

19- أحمد عبد القادر سعد الدين، النور عبد الرحمن محمد خير. (2016). المدرسة المجتمعية ودورها في تنمية المجتمع المحلي. بحث منشور بمجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، السنة (5)، العدد (9)، ص ص 60-61.

20- حسن سيد حسن شحاته. (2008). نحو تعلم حضاري وتعلم مجتمعي لمحو الأمية الأبجدية. بحث منشور بالمؤتمر السنوي السادس، مصر، المجلد الأول، ص 58-59.

21 – أحمد سيد محمد إبراهيم، عبد الرازق مختار محمود. (2014). صعوبات الكتابة لدي تلاميذ المدارس الصديقة للفتيات وعلاجها باستخدام عملية المراجعة. بحث منشور بمجلة كلية التربية، مصر، المجلد (30)، العدد (4)، ص 6.

22 – مشيرة إبراهيم صابر.(2017). صيغ تعليم الفتيات في المناطق المحرومة في مصر لعلاج مشكلة التسرب، بحث منشور في المجلة العربية لدراسات و بحوث العلوم التربوية و الإنسانية، العدد (6).ص.138.

23-المرجع السابق نفسه.

24 – الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد " اليونيسيف ".(2014). وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي. الإصدار الأول. ص 19.

1-Fenwick w.English.(2006).Encyclopedia of Educational leadership and Administration "community Education " Thousand oaks: SAGE publication. Inc. p. 3-4

26 – الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد" اليونسيف " (2014). مرجع سبق ذكره. ص 15.

1-Ateliamelaville; Amyc.Berg ; et al. (2006). Community Based learning " Engaging students for success and citizenship. with generous support from The Charles stewartmott foundation ; p, 23.

28 – إكرام عبد الستار محمد دياب. (2015). تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر في ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع. بحث منشور بمجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية بالزقازيق، مصر، عدد (87)، ص 329.

29 – رضا السيد محمود حجازي. (2015). مدارس التعليم المجتمعي وتمكين المجتمعات المحلية. بحث منشور بالمؤتمر السنوي الثالث عشر لمركز تعليم الكبار. جامعة عين شمس، القاهرة، ص 743.

30 – وزارة التربية والتعليم. (1993). القرار الوزاري رقم (255) لعام 1993 والخاص بشأن إنشاء مدارس الفصل الواحد في جميع أنحاء الجمهورية.

31 –_____. (2000). القرار الوزاري رقم (30) لعام 2000 والذي جاء فيه يجوز للجمعيات الأهلية العاملة في نطاق التعليم إنشاء مدارس المجتمع.

32 – _____.(2007). القرار الوزاري رقم (381) لعام 2007 بالتصريح للجمعيات الأهلية العاملة في نطاق التعليم بإنشاء المدارس الصغيرة.

33–Amira Abdel Fattah Hussein. (2016). Assessing Community Based Education in Upper Egypt, Thesis Master of Arts, The American University in Cairo, School of Humanities and Social Sciences, The Department of Political Science, p p 51–56.

34 – فتون أحمد الغفير. (2015). أنموذج مقترح للمدرسة المجتمعية وسياساتها التربوية في مرحلة التعليم الأساسي في سورية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، قسم التربية المقارنة، ص ص 71–79.

35 – محمد علي علي إبراهيم. (2017). جهود طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل مدارس التعليم المجتمعي لمواجهة التسرب الدراسي. بحث منشور بمجلة الخدمة الاجتماعية، عدد (58)، الجزء العاشر، ص27.

36– مجدي صلاح طه المهدي.(2017). تسرب الفتيات من التعليم وانعكاسه علي أدائهن التربوي: رؤية تربوية، بحث منشور بالمجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد (6)، ص 169.

37– أبو بكر علي ضو عبد العزيز. (2017). عوامل مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية ودور الأخصائي الاجتماعي فيها. بحث منشور بمجلة جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد (2)، عدد (4)، ص ص 17–18.

38– محمد سالم إبراهيم سالم مقلد. (2016). الدواعي المجتمعية المؤثرة في توطين ظاهرة تسرب الإناث المصريات، بحث منشور بالمجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، مصر، العدد (5)، ص ص 262–263.

39- سويلم جودة سعيد محمد. (2016). الهدر الاقتصادي الناتج عن تسرب الفتيات من التعليم في مصر وسبل مواجهته: رؤية استشراقية،بحث منشور بالمجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، مصر، العدد (5)، ص ص 209-210

40- عبد الرازق محمد النعمي. (2016). التسرب من التعليم: الأسباب والعلاج، بحث منشور بمجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى، جامعة المرقب، كلية التربية البدنية، العدد الأول، ص 175.

41- إقبال الأمير السمالوطي. (2003). موجهات إجرائية لدور الجمعيات الأهلية في التسرب ومحو الأمية. بحث منشور بالمؤتمر الأول لمركز تعلم الكبار. المؤتمر الأول، القاهرة، ص ص 56-57.

42- محمد علي علي إبراهيم. (2017). جهود طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل مدارس التعليم المجتمعي لمواجهة التسرب الدراسي. مرجع سبق ذكره، ص 33.

43- محمد علي علي إبراهيم. (2017).آليات طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة التسرب من التعليم. بحث منشور بمجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (58)، الجزء التاسع، ص ص 325-327.